منظمة حقوقية تطالب بتحقيق أممي لبحث الإخفاء القسري

أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بيانًا ناشد فيه سلطات ال سعود ضرورة إغلاق ملف الإخفاء القسري في المملكة؛ بعد الكشف عن ناشط مختفٍ منذ نحو عامين كاملين.

وأوضح المرصد أن الحاجة الآن ملحة للكشف عن مصير عشرات النشطاء الحقوقيين والإصلاحيين الذين أخفتهم سلطات ال سعود خلال حملات أمنية منظمة، على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وأكد المرصد في بيانه أن استمرار سلطات ال سعود بممارسة الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري يحتّم على "الأمم المتحدة تشكيل لجان تحقيق خاصة للبحث في حالات الإخفاء القسري في المملكة، ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب".

كما دعا سلطات ال سعود إلى إيضاح المسوغات القانونية لاحتجازهم، وضمان تنظيم محاكمات عادلة لمن يثبت تورطه في ارتكاب مخالفات قانونية.

جدير بالذكر أن المملكة شهدت في العامين الأخيرين تصاعداً كبيراً في عدد المعتقلين في سجونها؛ إذ شنت سلسلة حملات طالت أمراء ووزراء ودعاة وعلماء ونشطاء حقوقيين ومقيمين عرب من عدة جنسيات.